الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات

المجلة اليومية

لأهم ما ورد في الصحف الوطنية

2021-05-02

الجزائر الجديدة
يومية إخبارية وطنية شاملة
ElDjazair El Djadida
www.eldjazaireldjadida.com

لأسباب تتعارض مع نص المادة 200 من قانون الانتخابات

غربال التحقيقات يسقط أسماء العديد من المترشحين

رفضت مصالح وزارة الداخلية والجماعات المحلية، عشرات المترشحين للانتخابات التشريعية التي من المقرر تنظيمها في 12 جوان القادم، ضمن قوائم الأحزاب السياسية والأحرار، بعد أن أسقطتها التحقيقات الأمنية، في انتظار الفصل في الطعون من طرف المحاكم الإدارية التي شرعت في استقبال الطعون.

فؤاد ق

وحسب الأصداء الواردة من بعض التشكيلات السياسية، فقد تم إسقاط العشرات من المترشحين للانتخابات التشريعية الذين بلغ عددهم وفق تصريحات رئيس السلطة الوطنية المستقلة لمراقبة الانتخابات محمد شرفي 24214 مترشح.

وكشف المكلف بالإعلام في حركة مجتمع السلم ناصر حمدادوش، لـ "الجزائر الجديدة" عن انه تم اسقاط ملف في بومرداس يعود للنائب البرلماني السابق عن الولاية زوار السعيد بسبب صدور حكم قضائي ضده يتضمن حكما موقوف التنفيذ وغرامة مالية، مشيرا إلى أن هذا الأخير سيرفع طعنا لدى المحكمة الإدارية لأنه ومن الناحية القانونية فإن الحكم ليس نهائيا والمادة 200 من قانون الانتخابات تنص على أنه يجب أن لا يكون المترشح محكوما عليه نهائيا بعقوبة سالبة للحرية لارتكاب جناية أو جنحة ولم يرد اعتباره باستثناء الجنح غير العمدية.

ووفق حمدادوش فقد تم إسقاط ملفات أخرى في ولاية تبسة ويتعلق الأمر برئيس بلدية، لوجود علاقة تربطه برجال أعمال وهي التهمة التي تطال حسب المكلف بالإعلام في حمس قطاع عريض من رؤساء البلديات.

حركة البناء الوطني هي الأخرى مسها غربال التحقيقات حسب مسؤول قسم الإعلام والاتصال بحركة البناء الوطني حسين صالح، إذ كشف المتحدث في تصريح لـ "الجزائر الجديدة" عن أن قرارات الرفض شملت لحد الآن أربع أو خمس ولايات مثل تمنراست وسطيف وفي كل ولاية تم إسقاط عضو أو عضوين.

وتوزعت أسباب الرفض حسب حسين صالح التي دونت في محاضر التبليغ بين وجود سوابق قضائية في السجلات القضائية وكذلك شبهة المال الفاسد وهي الشروط الواردة في القانون العضوي للانتخابات.

وحسب المعلومات المتداولة حاليًا فإنه تم إسقاط ملف رجل أعمال بارز في ولاية سطيف ترشح ضمن قائمة حركة البناء الوطني ويتعلق الأمر برجل الأعمال صفصاف.

وحسب مصادر اعلامية، فقد تم رفض عدة مترشحين عن حزب جبهة التحرير الوطني، منهم أربعة مترشحين في غليزان منهم رئيس سريع غليزان ومترشحين في تلمسان وستة مترشحين في المسيلة واحدة في تبسة ومرشح في البويرة ومرشح في عين الدفلى وملف عضو المكتب السياسي في سطيف فرحات أغريب.

ومن المرتقب أن تفضي غربلة القوائم من الناحية الأمنية التي لا تزال متواصلة إلى إقصاء مترشحين آخرين من ذوي السوابق العدلية ومن تحوم حولهم شبهات فساد، وهو الأمر الذي دفع ببعض التشكيلات السياسية إلى عدم الإفراج عن هوية المترشحين في القوائم الانتخابية.

وحسب الرزنامة التي وضعتها السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات الخاصة بالعملية الانتخابية فإنه وبعد انتهاء اجال إيداع قوائم الترشيحات منتصف ليلة الثلاثاء الماضي، ليفتح مجال إيداع الطعون في الترشيحات وهي العملية التي ستستمر إلى غاية منتصف الشهر الجاري، وهي المرحلة التي سيليها فتح المجال أمام تجديد الترشيحات على أن يتم الانتهاء من ذلك قبل 18 من نفس الشهر.

زرواطي: "تاج" يخوض التشريعيات في 49 ولاية

سيخوض حزب تجمع أمل الجزائر (تاج)، غمار تشريعيات 12 ماي المقبل، على مستوى 49 ولاية، حسب ما كشفت عنه، امس السبت بالجزائر العاصمة، رئيسة الحزب، فاطمة زرواطي. وخلال ندوة صحفية خصصت لعرض حصيلة عملية جمع التوقيعات الخاصة بالتشريعيات المقبلة، أوضحت زرواطي أن حزبها سيشارك في الاستحقاق الانتخابي المقبل بـ«542 مترشح موزعين على 59 دائرة انتخابية وذلك من مجموع 62 دائرة بما فيها الجالية الجزائرية المتواجدة بالخارج". وعن التركيبة البشرية لمرشحي تشكيلتها السياسية، أفادت أن "أزيد من 80 بالمائة من مترشحي "تاج" لديهم مستوى جامعي، في حين بلغ متوسط عمر المترشحين 41 سنة".

م.ب

الحياة
ELHAYATONLINE

بلقاسم ساحلي: "مستعدون للتشريعيات"

» عبّر الأمين العام لحزب التحالف الوطني الجمهوري بلقاسم ساحلي، عن استعداد حزبه لخوض غمار الحملة الانتخابية للتشريعيات 12 جوان القادم، ببرنامج ثري ومنتوّع يستجيب للانشغالات المشروعة للمواطنين.

وأوضح ساحلي لدى إشرافه على انعقاد الندوة الوطنية لمثلي قوائم مرشحي الحزب، أن "تشكيلته مستعدة لخوض غمار الحملة الانتخابية ببرنامج ثري ومنتوع، يستجيب للانشغالات المشروعة للمواطنين" ضمن رؤية الحزب بشعار "التجديد الجمهوري" عبر جملة من التحوّلات السياسية والمؤسساتية والاقتصادية والاجتماعية.

وبالمناسبة، جدّد الحزب إيمانه الراسخ بضرورة الاحتكام للإرادة السيدة للمواطنين، وتمكينهم من الاختيار الحر لمثليهم في مختلف المؤسسات المنتخبة للدولة، مبرزا في هذا إطار التحضيرات الجارية لمشاركة تشكيلته السياسية في الانتخابات التشريعية، لا سيما النجاح الذي حقّقه مناضلوه وإطاراته في عملية جمع التوقيعات، حيث بلغت الاستمارات المودعة لدى المندوبيات الولائية للسلطة المستقلة للانتخابات 32465 استمارة موزعة عبر 35 ولاية، بالإضافة إلى المشاركة في ثلاث دوائر انتخابية خاصة بالجالية الوطنية بالخارج.

كما عبّر الأمين العام لحزب عن اعتزازه بالتنوع والثراء الذين تميّزت بها قوائم مرشحيه، حيث تضمنت قرابة 48 من المائة من النساء و63 من المائة من الشباب أقل من 40 سنة و78 من المائة من الجامعيين، مثمّنا قرار رئيس الجمهورية المتضمن تمديد آجال إيداع الملفات بخمسة أيام إضافية تجاوبا مع الإقبال المعتبر على الترشيحات، ما سمح لمندوبيات السلطة المستقلة للانتخابات بتسيير هذه العملية في ظروف أفضل وبشكل يضمن دراسة متأنية وموضوعية لملفات جميع مرشحي الأحزاب والقوائم الحرة.

وفي المجال نفسه، عبّر الحزب عن ارتياحه للظروف التي جرت فيها عملية جمع التوقيعات وإيداع ملفات المترشحين، حيث لمس الحزب تجاوبا من طرف السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، فيما يتعلق بالرد السريع على الإخطارات والاستفسارات القانونية المقدمة من طرف الحزب.◆

المساء
el-massa يومية إخبارية وطنية

24 ألف متنافس بنسبة 76 ٪..مختصون يستبشرون خيرا

المترشحون الجامعيون يؤسّسون لبرلمان الكفاءات

•تكريس المنهاج العلمي والموضوعية في النقاش والبيداغوجية في الحوار
•ضمانة لنجاح العمل التشريعي والدولة بحاجة إلى نخبة سياسية

توقع مختصون، أن ينعكس المستوى الجامعي للمترشحين في الانتخابات التشريعية القادمة والمقدر نسبتهم بـ76٪ من إجمالي المترشحين، على الأداء البرلماني لما بعد انتخابات 12 جوان.

ش. ع

وقال مختصون في تصريحات لوكالة الانباء الجزائرية، إن المستوى الجامعي سيفرض "المنهاج العلمي والموضوعية في النقاش والبيداغوجية في الحوار".

وبلغ عدد الجامعيين المترشحين بأكثر من 24 ألف مترشح، حيث تصدرت ولاية باتنة القائمة 85٪ متبوعة بولاية تبسة بـ 83٪ والجزائر العاصمة بـ 82٪ وغرداية 85٪ وأم البواقي بـ81٪ وعين تيموشنت بـ 81٪ وعنابة بـ 82٪.

وقال المحلل السياسي، مصطفى هدام، إن هذه النسبة تبقى "نسبة طبيعية بالنظر للعدد الكبير من خريجي الجامعات الذين يعدون بالآلاف كل سنة"، مثمّنا إعطاء الفرصة لحاملي الشهادات بدخول المعترك السياسي، معتبرا أن "المجتمع السياسي ما هو إلا مرآة للمجتمع الحقيقي".

وعن الإضافة التي سيقدمها المستوى الجامعي لعمل نواب البرلمان القادم، أوضح أن "الحكم سيكون في الواقع" وأن "الفصل في هذه المسألة يتم بعد استلامهم وأدائهم المهام المخولة إليهم".

أما المحلل السياسي، إبراهيم زيتوني، فيعتقد أن وجود أغلبية من المترشحين من الجامعيين يعد ضمانة، لنجاح العمل السياسي والتشريعي للبرلمان الجديد، غير أنه اعتبر أن "الدولة في حاجة كذلك إلى نخبة سياسية للرفع من العمل السياسي".

وتجدر الإشارة أن عدد قوائم الترشح لتشريعيات، بعد انقضاء آجال إيداع الملفات في منتصف ليلة الثلاثاء الماضي، بلغ 2400 قائمة منها 1.180 قائمة حزبية و1220 قائمة حرة، في حين بلغ التعداد النهائي للهيئة الناخبة، بعد البت في الطعون المقدمة،24.490.457 ناخب في الداخل والخارج.

وكان رئيس السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، محمد شرفي، أعلن الثلاثاء الماضي، أن 19 حزبا سياسيا من بين 39 حزبا وعن سحب 1.249.000 استمارة اكتتاب خاصة بالتوقيعات تتوزع بين الاحزاب السياسية والقوائم الحرة.

عضو المكتب السياسي محمد العماري لـ"المساء":

الأفلان يباشر الإجراءات القانونية بعد تحفظات سلطة الانتخابات

أكد عضو المكتب السياسي المكلف بأمانة الاعلام والاتصال في حزب جبهة التحرير الوطني، محمد العماري، في تصريح لـ "المساء" أن الحزب تلقى تحفظات مندوبيات السلطة الوطنية للانتخابات بعدد من الولايات، حول بعض المترشحين في قوائمه، مشيرا إلى أن الفريق المختص بالحزب، باشر الإجراءات القانونية التي تشمل الطعن لدى المحكمة الإدارية أو استخلاف المترشحين المعنيين بآخرين.

وتحفظ محدثنا عن ذكر التعليلات التي تضمنتها محاضر التبليغ برفض المترشحين، التي قدمتها المندوبيات، والعدد الإجمالي للمترشحين المطعون فيهم، تجنبا للأثر الذي يتركه لدى الناخب، فضلا عن كون المعنيين لايزالون غير مرفوضين بصفة نهائية ما لم يصدر القرار النهائي من قبل الجهات القضائية بعد الطعن والاستئناف.

ويتزامن رفض مندوبيات سلطة الانتخابات لبعض مرشحي الأفلان والتحركات التي قام بها بعض معارضي القيادة الحالية للحزب، التي طعنت في 10 سماء تضمهم قائمة العاصمة المتضمنة لـ34 مترشحا، وهي القائمة التي وصفها هؤلاء المعارضين بقائمة "التوريث والعلاقات الخاصة".

ودافع الأمين العام للأفلان، أبو الفضل بعجي، خلال نزوله ضيفا على التلفزيون الجزائري، سهرة الخميس الفارط عن قوائم الحزب، مشيرا إلى أنها اختيرت وفق القانون الأساسي والنظام الداخلي للحزب وبشكل ديمقراطي من القواعد. وقدر عدد أبناء المسؤولين في الحزب ضمن المترشحين في قوائمه بـ5 فقط من ضمن 600 مترشح، ما يقل، حسبه، عن 1٪.

شريفة عابد

الشعب

مستوى جامعي لأغلبية المترشّحين

دور جديد ينتظر البرلمان المقبل

يعكس المستوى الجامعي لأغلبية المترشّحين لتشريعيات 12 جوان المقبل ما هو منتظر من البرلمان الجديد من عمل سياسي وتشريعي، حسب ما أكّده ملاحظون في تصريحات لـ «وأج»، معتبرين أن المستوى الجامعي سيفرض المنهاج العلمي والموضوعية في النقاش والبيداغوجية في الحوار.

ويشير توزيع المترشحين عبر الولايات حسب المستوى التعليمي، الذي كشفت عنه السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، إلى أنّ 76 بالمئة من مجموع المترشحين، الذي بلغ عددهم 24.214 مترشح، لهم مستوى جامعي.

كما تشير ذات المعطيات إلى أنّ هناك ولايات أين يمثل المترشحون ذوو المستوى الجامعي أكثر من 80 بالمائة على غرار باتنة (85 بالمائة)، تبسة (83 بالمائة)، الجزائر العاصمة (82 بالمائة)، غرداية (85 بالمائة) أم البواقي (81 بالمائة)، عين تيموشنت (81 بالمائة) وعنابة (82 بالمائة).

ويرى المحلل السياسي، مصطفى هدام، أنّ هذه النسبة هي «نسبة طبيعية بالنظر للعدد الكبير من خريجي الجامعات الذين يعدون بالآلاف كل سنة».

كما أشار إلى أنّ هذه المرة «أتيحت لحاملي الشهادات الجامعية الفرصة لدخول المعترك السياسي» أكثر من السنوات الماضية، معتبرا أن «المجتمع السياسي ما هو إلا مرآة المجتمع الحقيقي».

وعن الاضافة التي سيقدمها المستوى الجامعي للنواب لعمل البرلمان القادم، أوضح هدام أنّ «الحكم سيكون في الواقع»، وأن «الفصل في هذه المسألة يتم بعد استلامهم وأدائهم المهام المخولة إليهم».

ومن جهته، وصف المحلل السياسي، ابراهيم زيتوني، أغلبية النواب حاملين لشهادات جامعية بـ «الشيء الجيد».

وأضاف ذات المصدر بأن هذا «يشكّل ضمانة لنجاح العمل السياسي والتشريعي» للبرلمان الجديد، إلا أن زيتوني يرى، في نفس الوقت، أن «الدولة في حاجة كذلك إلى نخبة سياسية للرفع من العمل السياسي».

التّحالف الوطني الجمهوري:

سنخوض غمار الاستحقاقات المقبلة

عبّر الأمين العام لحزب التحالف الوطني الجمهوري، بلقاسم ساحلي، أمس بالجزائر العاصمة، عن استعداد حزبه لخوض غمار الحملة الانتخابية للتشريعيات 12 جوان القادم، ببرنامج ثري ومتنوّع يستجيب للانشغالات المشروعة للمواطنين.

أوضح ساحلي لدى إشرافه على انعقاد الندوة الوطنية لممثلي قوائم مرشحي الحزب، بأن «تشكيلته مستعدة لخوض غمار الحملة الانتخابية ببرنامج ثري ومنتوع يستجيب للانشغالات المشروعة للمواطنين» ضمن رؤية الحزب تحت شعار «التجديد الجمهوري» عبر جملة من التحولات السياسية والمؤسساتية والاقتصادية والاجتماعية.

وبالمناسبة، جدّد الحزب إيمانه الراسخ بضرورة الاحتكام للإرادة السيدة للمواطنين، وتمكينهم من الاختيار الحر لممثليهم في مختلف المؤسسات المنتخبة للدولة، مبرزا هذا في إطار التحضيرات الجارية لمشاركة تشكيلته السياسية في الانتخابات التشريعية لا سيما النجاح الذي حققه مناضلوه وإطاراته في عملية جمع التوقيعات، حيث بلغت الاستمارات المودعة لدى المندوبيات الولائية للسلطة المستقلة للانتخابات 32465 استمارة موزعة عبر 35 ولاية، بالإضافة الى المشاركة في ثلاث دوائر انتخابية خاصة بالجالية الوطنية بالخارج.

التّسجيل عبر منصّة "حفاظ الأمانة" للمشاركة في تأطير العملية الانتخابية

تتيح السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات أمام المواطنين الراغبين في المشاركة في تأطير العملية الانتخابية الخاصة بتشريعيات 12 جوان المقبل، التسجيل عبر المنصة الالكترونية «حفاظ الأمانة" التي تندرج ضمن الخدمات الرقمية التي توفّرها السلطة من خلال موقعها الالكتروني.

ويأتي استغلال المنصة الالكترونية "حفاظ الأمانة" لتسجيل المواطنين الراغبين في المشاركة في تأطير تشريعيات 12 جوان المقبل، عبر مختلف مكاتب ومراكز الاقتراع في سياق مجهودات السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات لإضفاء الشفافية والحياد على العملية الانتخابية.

ويمكن للمواطنين من خلال الولوج إلى الموقع الإلكتروني للسلطة، التسجيل عبر منصة "حفاظ الامانة» بإدخال بياناتهم الخاصة في الخانات المحددة لذلك، ليتحصل بعدها من تم قبوله على رمز شخصي يؤهله للإشراف على عملية الاقتراع بالمكتب أو المركز الاقرب إلى مكان اقامته.

وسيتم إغلاق هذه العملية في 7 ماي المقبل، على أن يتم لاحقا نشر قوائم المشرفين المختارين في جميع أنحاء البلاد من قبل السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات.

تشريعيات 12 جوان

تقدّم الأحرار وتقلّص رقعة الأحزاب السياسية

لفائدة فاعلين جدد ينبئ تقدّم القوائم الحرة المترشحة للتشريعيات المقبلة، ولأول مرة، على حساب القوائم الحزبية بتقلص رقعة الأحزاب السياسية التي سيطرت لسنوات على المشهد السياسي للبلاد لفائدة فاعلين جدد، وضع يفسّره محلّلون بتراجع مصداقية هذه الأحزاب لدى القاعدة الشعبية.

فبإعلان تمكّن الأحرار من إيداع 1220 قائمة ترشح لدى السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، مقابل 1180 قائمة أودعتها أحزاب سياسية، يرتقب محللون سياسيون بروز معالم جديدة تحكم الحياة السياسية الوطنية، سيفرضها ظهور فاعلين جدد فضلوا خوض المعترك السياسي بعيدا عن الأحزاب السياسية التي «فقدت بريقها».

ومن المحتمل، حسب ذات المحللين، أن تمتد ظلال هذا التغيير لتشمل التركيبة المستقبلية للمجلس الشعبي الوطني التي لطالما سيطرت عليها الأحزاب السياسية، مقابل تمثيل ضئيل، لا يكاد يذكر أحيانا، للأحرار.

وفي تصريح لـ «وأج»، يرى المحلل السياسي، مصطفى هدام، أنّ تقدم الأحرار في الترشح للتشريعيات 12 جوان يعود إلى «فقدان الأحزاب السياسية لمصداقيتها، خاصة منها تلك التي كانت توصف بأنها أحزاب موالاة للنظام السابق الذي أسقطه حراك 22 فيفري 2019».

فبعد هذا التاريخ، «أضحت هذه الأحزاب، في نظر القاعدة الشعبية، مرادفا للإفلاس السياسي"، يقول السيد هدام الذي أشار إلى أن النتائج التي أعلنت عنها السلطة، مع انتهاء آجال إيداع ملفات الترشح «عكست بوضوح التوجه الجديد للمواطن المهتم بالمشاركة في الحياة السياسية الذي أصبح يتفادى الظهور في إطار حزبي».

وحتى بالنسبة للأحزاب المحسوبة على المعارضة التي جنحت لعدم المشاركة في هذا الاستحقاق، يؤكّد هدام أنّه «لوحظ مشاركة العديد من مناضليها في السباق الانتخابي المقبل ضمن قوائم حرة».

أما العامل الثاني الذي كان له وزنه في تقوية جبهة القوائم الحرة فهو دعوة رئيس الجمهورية، عبد المجيد تبون، الشباب إلى المشاركة في الحياة السياسية والانخراط في مسار بناء مؤسسات جديدة، تحظى بالثقة والمصداقية.

وفي هذا الإطار، وجّه تعليماته، خلال مجلس الوزراء، باتخاذ كافة الترتيبات المتعلقة بدعم وتشجيع مشاركة الشباب في تشريعيات 12 جوان المقبل، تجسيدا لانتخابات «ديمقراطية تعبر عن التغيير الحقيقي"، كما أمر بمجانية القاعات والملصقات الإشهارية وطبعها لفائدة المترشحين الشباب.

وكان الرئيس تبون أشار في وقت سابق إلى أن الانتخابات التشريعية المقبلة «نابعة من برنامج سياسي واضح"، ليؤكّد تقديم كل التسهيلات والضمانات التي تسمح للشباب بالدخول في هذا الاستحقاق.

وفي تحليله، يرى هدام أيضا بأن هذا الوضع لا يمكن فصله عن ظاهرة سياسية عالمية، لا تخص الجزائر فقط أو البلدان التي تحاول قدر المستطاع تكريس نظام ديمقراطي، تتمثل في تحاشي المهتمين بالسياسة ممارستها في إطار الأحزاب السياسية و تفضيلهم خوض هذا المعترك بصورة مستقلة.

وهذا ما يمكن تفسيره - حسبه - بتراجع الانخراط في الأحزاب السياسية، وفقدان للإيديولوجيات التي تنتمي إليها، فـ "هذا النوع من الانتماءات السياسية هو في طريقه إلى الزوال»، يقول المتحدث.

أما المحلل السياسي ابراهيم زيتوني فيرى في التقدم الذي أحرزته القوائم الحرة على حساب أحزاب «تقليدية»، لها تجارب متفاوتة في الاستحقاقات السياسية التي كانت قد نظمتها الجزائر، نتيجة «طبيعية» لما أسماه بـ «انفجار الأحزاب السياسية، بعد اضمحلالها، سابقا، في نظام سياسي أصبح يقترن لدى العامة بالفساد».

حركة البناء الوطني:

مساحات للتلاقي والحوار ونحن على أبواب استحقاق انتخابي

دعت حركة البناء الوطني، كل من وزارة التربية الوطنية والنقابات العمالية المستقلة للقطاع، إلى تفادي أي قرارات أو مواقف تصعيدية من الجانبين قد تهدد مصلحة التلاميذ أو ترهن مستقبلهم الدراسي، والتعجيل بحوار جاد بين الطرفين، حسبما جاء، الخميس، في بيان عن ذات التشكيلة الحزبية.

أورد بيان حركة البناء الوطني أنه وعلى خلفية تدهور الوضع الاجتماعي والمهني لمستخدمي قطاع التربية، الذين نظموا وقفات احتجاجية بسبب مطالب تتعلق أساسا بتحسين بيئة الشغل والرفع من مستويات القدرة الشرائية للأساتذة ومستخدمي القطاع، فإن الحركة تعرب عن «تضامنها مع المطالب المهنية التي تهدف إلى تحسين ظروف الخدمة التي يقدمها هذا القطاع الحساس والحيوي»، داعية الطرفين إلى «تفادي أي قرارات أو مواقف تصعيدية قد تهدد مصلحة التلاميذ أو ترهن مستقبلهم الدراسي».

وأضافت الحركة "ونحن على أبواب استحقاق انتخابي هام يحتاج من جميع الوطنيين البحث عن مساحات للتلاقي والحوار، وتأجيل الخلافات ولكن بتعهدات ورزنامة واضحة في تنفيذ الالتزامات والاتفاقات».

وأعربت «البناء» عن «بالغ قلقها من أثر الانعكاسات السلبية لمثل هذا الاضراب الذي قد يؤثّر سلبا على مصلحة أبنائنا المتمدرسين»، خاصة وأنه جاء في «فترة الفروض والامتحانات، واقترن بوضع صعب وحساس تمر به البلاد».

سلطة الانتخابات ترد على ملفات المترشحين

شبهة المال الفاسد والأعمال المشبوهة تسقط العديد من المترشحين

شرعت مندوبيات السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات عبر الولايات، في الرد على ملفات المترشحين لانتخابات ١٢ جوان القادم، بعد أن أنهت مصالح الأمن تحقيقاتها. وهو الأمر الذي أسقط العديد من الراغبين في الترشح الذين تحوم حولهم شبهات المال الفاسد. شرعت منذ أيام قليلة، مصالح الأمن المختلفة في إجراء تحقيقاتها في أسماء المرشحين للانتخابات التشريعية المزمع تنظيمها يوم ١٢ يونيو القادم. التحقيقات مبنية على منع تمكن المال الفاسد من التغلغل في عدد من التشكيلات السياسية، خاصة أن السلطات العليا للبلاد، ممثلة في رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون، تعهد في العديد من المرات بضمان انتخابات نيابية "نزيهة"، بعيدة كل البعد عن المال سواء الفاسد منه أو غير ذلك. خاصة بعدما شاب العملية الانتخابية والسياسية برمتها، في العهد السابق، ما شوهها وجعل الجزائريين يفقدون الثقة في السياسة والساسة بصفة عامة. تحرص السلطات العليا للبلاد، على أن يكون المجلس الشعبي الوطني القادم، خاليا من رجال المال والأعمال المشبوهة أو أشخاص ثبت تأثيرهم بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على الاختيار الحر للناخبين وحسن سير العملية الانتخابية، وهو الأمر الذي أثبتته بعض التحقيقات الأمنية، ما جعل السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات عبر مندوبياتها ترفض بعض الأشخاص المترشحين سواء ضمن القوائم الانتخابية الحزبية أو الحرة. ومن جهتها تحاول السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، بكل جهدها، استعادة ثقة الجزائريين في العملية الانتخابية، من خلال العمل على إقصاء كل من لهم علاقة بالمال الفاسد، من خلال تطبيق بنود قانون الانتخابات الجديد الذي ينص على سبعة شروط للترشح للانتخابات البرلمانية المقبلة وعلى رأسها ألا يكون المترشح معروفا لدى أوساط العامة بصلته بأوساط المال والأعمال المشبوهة وتأثيره بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على الاختيار الحر للناخبين وحسن سير العملية الانتخابية. وبالنظر للتجربة السابقة التي عرفتها التشريعيات ومختلف الانتخابات في العهد السابق، تسعى السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، ومعها مختلف مؤسسات الدولة، على عدم تكرار سيناريو التجاوزات المسجلة خلال التشريعيات الماضية في حقبة النظام السابق. وكان رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون، قد تعهد عبر برنامج الانتخابي بالفصل بين المال والسلطة" قائلا إن "الدولة هي الدولة والمال هو المال".

ولتفادي مقصلة التحقيقات الأمنية المشددة، لجأت العديد من الاحزاب السياسية، خاصة المحسوبة على موالاة النظام السياسي السابق، في إقصاء كل من له علاقة بالمال الفاسد والأعمال المشبوهة، والعمل على ترشيح الكفاءات والشباب من ذوي المستوى الجامعي. وهو ما قام به كل من حزبي جبهة التحرير الوطني والتجمع الوطني الديمقراطي اللذين كانا معروفين بتواجد أكبر عدد من رجال الأمن والأعمال المشبوهة ضمن قوائمهما من خلال اللجوء إلى بيع وشراء رؤساء القوائم بملايير الدينارات. من جهة أخرى، يوجد العديد من أبناء القياديين السابقين في عدد من الأحزاب، في محور التحقيقات، خاصة أن ذهنية "التوريث" تحاول إيجاد موضع قدم لها خلال التشريعيات القادمة، وذلك بالنظر لما فرضه قانون الانتخابات الجديد من شروط وهي ألا يكون المرشح قد مارس عهدتين برلمانيتين متتاليتين أو منفصلتين، ما دفع المعنيين إلى تقديم مرشحين من أقربائهم وذويهم. وما يجعل هؤلاء في محور التحقيقات هو أن عددا من مسؤولي العهد السابق وأبناءهم يتابعون لغاية الساعة في قضايا مال فاسد تتعلق بالانتخابات التشريعية الأخيرة، وأيضا بتمويل الحملة الانتخابية للعهدة الخامسة التي أوقفها الحراك الشعبي المبارك والأصيل. وفي هذا السياق، فإن محاكمة النائب السابق بهاء الدين طليبة ونجل الأمين العام السابق لجبهة التحرير الوطني، جمال ولد عباس، كشفت الكثير من التفاصيل بشأن الأموال التي كانت تدفع من أجل الظفر بمقعد في قبة البرلمان، واعتلاء القوائم الانتخابية للحزب عبر الولايات. وللوقوف أيضا في وجه أي شبهة للمال الفاسد، اشترط قانون الانتخابات إثبات الوضعية تجاه الإدارة الضريبية، ما جعل مصالح الضرائب تستعيد ملايير الدينارات عبر التراب الوطني، كانت عالقة وغير مسددة، خاصة أن سلطة الانتخابات اشترطت على من له ديون تقديم وثيقة تثبت جدولة الديون الضريبية، كدليل على حسن النية. وهي الوثيقة التي من شأنها أن تسقط العديد من المترشحين من سباق التشريعيات القادمة.

ع. ن

فئتان تلعبان كل الأوراق من أجل الوصول

بين الترشح الحزبي و الترشح الحر ، أي آفة أخف ؟

أ.بن نعوم

في آخر حصيلة قدمها رئيس السلطة المستقلة للانتخابات السيد محمد شرفي حول عدد ملفات الترشح المسحوبة أشار إلى إحصاء 1813 ملف ترشح تم سحبه من قبل 53 حزبا معتمدا و 3075 ملف من طرف القوائم الحرة،أي بفارق لصالح الأحرار قوامه 1262 ملفا ؟

و كان من الطبيعي أن يثير هذا التفاوت بين الترشح الحزبي و الترشح الحر بعض التساؤلات الملحة من قبيل « هل تقدم الأحرار بكثرة في الانتخابات المقبلة دليل إفلاس الأحزاب في الجزائر ؟ ما هي الإضافات التي قد يحملها الأحرار في مجال إثراء أو تغيير المشهد السياسي في البلاد ، خاصة أن الجميع يعرف مآل الأحزاب التي ظهرت محدوديتها و تسلّم الحراك مطالب الشعب و دافع عنها بدلها ؟

و رغم أنه سبق أن طرحنا إمكانية اكتساح الأحرار لمقاعد البرلمان المقبل ، غير أن الأمر يبقى في حدود التوقعات ، التي قد لا تخدم التطور السياسي المنشود الذي تحتاجه البلاد في الظرف الراهن ، لأنه كما تبين بأن الحراك لا يمثل بديلا عن الأحزاب السياسية ، من خلال اقتصاره على رفع المطالب دون الاجتهاد لإيجاد قيادات و برامج لتجسيدها ، كذلك هو الأمر بالنسبة للترشح الحر للانتخابات التشريعية ، الذي يختلف اختلافا جوهريا عن الانتخابات الرئاسية ، و بالتالي لا يمكن علاج آفة سياسية معلومة الأعراض لدى الأحزاب ، بأخرى مجهولة العواقب لدى الأحرار .

وكنا قد قدمنا فرضية في موضوع سابق حول ظاهرة غلبة الترشح الحر على حساب الترشح الحزبي في الرئاسيات على وجه الخصوص و مفاد هذه الفرضية الأقرب إلى الصواب في تفسير هذا الخلل ، هو أن التعددية السياسية في البلاد لم تنشأ منذ البدء لهذه المهمة ؛ أي مهمة تأطير الحياة السياسية ، و إنما جاءت نتيجة عملية قيصرية لامتصاص الاحتقان الاجتماعي الناجم عن انسداد الآفاق الاقتصادية الذي كان وراء أحداث 5 أكتوبر 1988 .أي أن المطالب كانت اجتماعية اقتصادية و المكاسب كانت «سياسية» تمثلت في تعددية حزبية (فوضوية إن جاز التعبير) كان من تبعاتها مآسي العشرية السوداء ، و ساحة سياسية مكتظة بأحزاب ذات وظائف موسمية مرتبطة بالاستحقاقات الانتخابية.فكيف نستغرب في مثل هذه الظروف لجوء مواطنين من مختلف الشرائح الاجتماعية ،إلى دخول الحياة السياسية عبر الترشح لمنصب رئيس الجمهورية مباشرة و بدون المرور عبر البوابات الحزبية ، و بدون التسلح بأبجديات الممارسة السياسية ؟ و ما قيل عن الترشح للرئاسيات ، يصدق كذلك على الترشح للتشريعيات ، و ربما بكثير من التخوف من مآلات هذا التوجه ، و دوافعه.

برلمان ينتظر لونا سياسيا

الإشكال في الدوافع الخفية للظاهرة

المعلوم عن النظام السياسي المنبثق عن الإصلاحات الدستورية لسنة 1989 ،أنه نظام يرتكز على التعددية السياسية الحزبية ، و جميع المنظومة القانونية ذات العلاقة ، إنما وضعت على أساس أن الحزب هو أساس التعددية السياسية في البلاد ، و هو ما تم تكريسه في جميع الاستحقاقات التشريعية السابقة في عهد التعددية ، و أن تواجد البرلمانيين المستقلين في العهد البرلمانية السابقة ظل محتشما ، بحيث لم يتمكن النواب المستقلون من تشكيل مجموعة برلمانية خاصة بهم إلا بعد أن خفض النظام الداخلي للبرلمان النصاب المطلوب لهذه الخطوة من 15 إلى 10 أعضاء .

و رغم وجود مثل هذه الكتلة في العهد البرلمانية ، إلا أن بعض النواب يفضلون عدم الانضمام لأي كتلة حزبية أو غيرها ، فلنتصور وصول عدد كبير من هذا الصنف من النواب في التشريعيات المقبلة على ظهر القوائم الحرة و ما ينجر عن ذلك من انسدادات قد تتسبب في أزمات سياسية لأتفه الأسباب ، خاصة عندما يصبح انفراج الأزمة بيد نائب واحد .

حتى في حالة استحواذ المستقلين على أغلبية برلمانية توّهلهم قانونا لتشكيل حكومة ، فإن ذلك لا يمنع من تعذر التوافق على برنامج عمل بين نواب متعددي «البرامج» إذ كل قائمة مستقلة مطالبة بتقديم برنامج خاص بالحملة الانتخابية و وعود المترشحين للهيئة الناخبة ، مما يطرح من جديد إشكالية التوصل إلى توافق حول الأشخاص، و رجل الإجماع ،و حول مضمون البرنامج السياسي لكتلة الأحرار ، و هي العوائق التي اعترضت و تعترض الحراك الشعبي بفرعيه الأصيل و الدخيل.

و إذا كان النظام الداخلي للمجلس الشعبي الوطني المتوارث منذ بداية التعددية الحزبية، «لا يسمح بتشكيل المجموعات البرلمانية على أساس مصلحي، فئوي أو محلي»، يحق التساؤل:على أي أساس ستتشكل المجموعة البرلمانية المنبثقة عن قوائم المستقلين ؟ إذ ما الذي يدفع بأغلبية الطامحين في المقعد البرلماني إلى الترشح ضمن القوائم الحرة ؟

إذ أن عدد القوائم الحرة يفوق عدد القوائم الحزبية على مستوى 40 ولاية، و لسنا في حاجة إلى التخصص في العلوم السياسية أو الاجتماعية لاستنتاج بأن الدافع السياسي ، هو آخر ما يدفع المترشحين إلى ركوب القوائم الحرة ، طلبا لمقعد برلماني .

هذه المعطيات تبعث على التساؤل عن اللون السياسي الذي سيكون للبرلمان المقبل في حال حصول الأحرار على أغلبية المقاعد ؟ و أي دور أو وزن سياسي سيبقى حينئذ للأحزاب ؟ أ لا يهدد مثل هذا الوضع النظام السياسي القائم على الحزب ؟ و غيرها من التساؤلات التي قد يصعب إيجاد إجابات دستورية و قانونية لها. و هو ما يؤكد الحاجة إلى ضرورة إنقاذ التعددية الحزبية ، بشكل يضمن اندماجها كليا في المجتمع الذي تسعى إلى حكمه، فالحزب يظل هو الوحدة الأساسية ، لأي نظام سياسي ، و انحرافه أو عجزه عن القيام بوظائفه في تنظيم المجتمع سياسيا ، ليس مبررا لحرمانه من الدعم الضروري لتصحيح وضعه، و لو عبر سن قوانين تفرض عليه التجدد شكلا و مضمونا و قيادة ، بعد كل استحقاق انتخابي رئاسي أو برلماني ، و إلا فعليه التبدد ليفسح المجال لأحزاب فتية قابلة للتكيف مع الأوضاع المستجدة .

بعد التزام الجميع بشروط السباق

متنافسان على خط انطلاق واحد

المبلاني سرايري

بدأ موعد الانتخابات البرلمانية المسبقة المقررة يوم 12جوان المقبل يقترب فقد انتهى يوم الثلاثاء الماضي أجل إيداع ملفات الترشح بعد تمديده لخمسة أيام والحصيلة المقدمة من طرف رئيس السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات محمد شرفي غنية بالأرقام في انتظار الدراسة والفرز. وقد استوفى الشروطَ المطلوبة 19حزبا و765 قائمة حرة في انتظار المزيد فهناك 1813 قائمة حزبية و 3075 قائمة حرة تم الإعلان عنها.

فمقاعد البرلمان الوثيرة والمريحة تغري بالترشح وتجريب لعبة الحظ بعد منع لعبة المال الفاسد و المحاصصة حيث التزمت الدولة بإجراء انتخابات نزيهة وشفافة وديمقراطية تليق بالجزائر الجديدة الساعية لاحتلال مكانتها بين الأمم المتقدمة .

و كما هو ملاحظ فإن عدد القوائم الحرة أكثر من تلك الحزبية وفرص الفوز تبدو متوفرة لدى الطرفين لكن التصنيف في قبة البرلمان سيكون سياسيا لتشكل أغلبية رئاسية أو برلمانية وتعيين وزير أول لتطبيق برنامج رئيس الجمهورية أو رئيس حكومة ينفذ مخطط الحكومة و يمكن التكتل والتحالف لتبني القوائم حسب المادة 202 من القانون العضوي للانتخابات وفحواها أنه يجب أن تزكى صراحة كل قائمة مترشحين تقدم إما تحت رعاية حزب سياسي وإما بعنوان قائمة حرة حسب إحدى الصيغ.

شروط في خدمة الراغبين للترشح

إما من الأحزاب السياسية التي تحصلت خلال التشريعيات الأخيرة على أكثر من 4 بالمائة من الأصوات أو من الأحزاب السياسية التي تتوفر على 10 منتخبين على الأقل في الدائرة الانتخابية المترشح فيها وفي حالة تقديم قائمة تحت رعاية حزب سياسي لا يتوفر فيه أحد الشرطين المذكورين أو تحت رعاية حزب سياسي يشارك لأول مرة في الانتخابات أو في حالة تقدم قائمة حرة فإنه يجب أن يدعمها على الأقل 250 توقيع من المسجلين ضمن الدائرة الانتخابية المعنية في ما يخص كل مقعد برلماني مطلوب شغله. وفي الخارج يشترط 200 توقيع على الأقل عن كل مقعد ولا يسمح لأي ناخب أن يوقع أو يبصم في أكثر من قائمة وكذلك الترشح لا يكون إلا في قائمة واحدة فقط وينتهي أجل إيداع ملفات الترشح 50 يوما قبل تاريخ الاقتراع وحسب المادة 207 من قانون الانتخابات في حالة رفض ترشيحات قائمة معينة فإنه يمكن تقديم ترشيحات جديدة في أجل لا يتجاوز 25 يوما السابقة للاقتراع ومن حق أي مترشح ضمن قائمة حزبية أو حرة الطعن في النتائج المؤقتة لدى المحكمة الدستورية ، التي ستفصل في الطعون في ظرف ثلاثة أيام الموالية أما رفض ملف الترشح فيتم الطعن فيه أمام المحكمة الإدارية . ومما شجع على كثرة القوائم الحرة في هذه الانتخابات تقلص شعبية الأحزاب السياسية نظرا للوضع السياسي الذي كان سائدا وقلة عدد المنخرطين فيها وصعوبة الترشح في قوائمها بالنسبة للطامحين في دخول قبة البرلمان ، حيث نجد مناضلين في أحزاب سياسية يترشحون في قوائم حرة أو حتى باسم أحزاب أخرى بالإضافة إلى المترشحين غير المنخرطين في أحزاب سياسية وكذلك سهولة الترشح في القوائم الحرة خاصة شرط 250 توقيعا الذي لا يبدو صعبا أو توقيع 10 منتخبين من الدائرة الانتخابية وتكفل الدولة بمصاريف الحملة الانتخابية للشباب ووجود سهولة في إدارة الحملة الانتخابية مجانا عبر مواقع التواصل الاجتماعي التي يستعملها ملايين المواطنين ، كما أن التصويت النسبي بالقائمة الواحدة واختيار مترشحين ضمنها حسب الأسماء وليس حسب الترتيب منصف ويعطي كل ذي حق حقه فالطريق إلى البرلمان مفتوح والمتنافسون كثيرون والنجاح لمن يختاره الصندوق والقوائم الحرة تتمتع بنفس الحظوظ التي تتمتع بها القوائم الحزبية ومرشحة للفوز بحصة معتبرة من مقاعد البرلمان إذا صحت التوقعات .

ضابط المنافسة

Horizons
QUOTIDIEN NATIONAL

AUTORITÉ NATIONALE INDÉPENDANTE DES ÉLECTIONS

Hofad Amana, un lien d'inscription pour les citoyens encadreurs

L'Autorité nationale indépendante des élections (Anie) invite les citoyens désirant participer à l'encadrement de l'opération électorale relative aux législatives du 12 juin prochain, à s'inscrire via le lien «Hofad Amana» qui s'inscrit dans le cadre des services numériques assurés par l'Anie à travers son site électronique. L'exploitation de la plateforme électronique «Hofad Amana» pour l'inscription des citoyens désirant participer à l'encadrement des législatives du 12 juin prochain, à travers les différents bureaux et centres de vote, intervient dans le cadre des efforts de l'Anie visant à garantir la transparence et l'impartialité de l'opération électorale. En accédant au site électronique de l'Anie, le citoyen peut s'inscrire via la plateforme «Hofad Amana» en insérant ses informations dans les cases définies. Une fois accepté, il reçoit un code personnel qui lui permet de superviser l'opération de vote au bureau ou au centre le plus proche de son lieu de résidence. Cette opération sera close le 7 mai prochain. Les listes des superviseurs choisis à travers tout le pays seront publiées par l'Anie.

Le Quotidien D'ORAN
Edition Nationale d'Information

Ph.: Rachid K.

ANALYSE

Abdelkrim Zerzouri

La politique, un métier ?

Les diplômés universitaires qui peinaient à dénicher un petit job ont-ils trouvé le secteur qui leur ouvre grandes ses portes s'ils pouvaient avoir audience respectable auprès de leurs concitoyens ?

Les Assemblées locales et nationales embauchent les diplômés universitaires, les jeunes, surtout. Des centaines de sièges dans ces Assemblées seront occupés à partir du 12 juin (en attendant les élections locales) par des élus qui ont en majorité un niveau universitaire. Une aubaine pour les jeunes diplômés qui souffraient du chômage et qui trouveraient là des débouchés très prometteurs (salaires atteignant près de 20 fois le SMIG et statut social rehaussé), même si parmi eux il y en aura toujours des universitaires qui étaient, avant leur accès à la députation, en activité dans différents secteurs.

La classification des prétendants au poste de député qui ont déposé leurs dossiers à travers les wilayas, selon le niveau d'enseignement, dévoilée par l'Autorité nationale indépendante des élections (ANIE), indique qu'une moyenne de 76 % du nombre global des candidats, qui est de 24.214, ont un niveau universitaire. Incontestablement, en sus de la « création de milliers de postes d'emploi », les diplômés universitaires ont une belle opportunité de s'initier à la politique, plus que les années précédentes, mais est-ce vraiment un avantage sur le plan qualité de l'action politique ?

Si de nombreux observateurs estiment que le niveau universitaire des futurs députés est une bonne chose, constituant le garant de la réussite de l'action politique et législative du prochain Parlement, d'autres préfèrent voir pour y croire, alors que certains restent sceptiques et n'y voient guère les choses sous le même angle. C'est dire que les avis divergent sur la question.

Sans parler des opinions qui soutiennent l'idée qu'il existe des militants politiques, crédibles aux yeux de leurs électeurs, et qui ont réellement la capacité d'apporter plus à l'action politique, sans avoir besoin d'un bagage académique. Un universitaire peut-il faire automatiquement un bon député ? Cela ne sera possible que si cet universitaire passe par le parcours à la base, au sein des formations politiques, qui ont la vocation de former l'élite politique de demain. Hélas, il y a si peu de considération à cet aspect de la formation au sein des partis politiques, qui étaient jusque-là préoccupés à survivre en prêtant allégeance aux maîtres du moment, et qui ne trouvaient pas mieux qu'une caste de politiciens dont le critère de recrutement principal se résume à la docilité. Mais qui pourrait affirmer, sans risque de se tromper, que la docilité n'est pas le propre des universitaires ? Ou, mieux encore, pour chercher des universitaires pourquoi ne pas aller directement trouver des spécialistes en matières juridiques, des hommes de lois et des avocats, qui seraient plus aptes à pondre des lois dans une Assemblée législative par vocation ? On comprend qu'il y a une volonté politique de changer profondément le paysage du personnel politique qui s'est incrusté sur la scène nationale depuis l'avènement du multipartisme, mais on ne devrait pas ignorer que cela recommande de la patience avant d'avoir des politiciens mûrs et, en parallèle, une intégrité des dirigeants qui éloignerait la tentation de succomber à la folie du pouvoir totalitaire.

EL MOUDJAHID
Quotidien National d'Information

ANIE

«HOFAD AMANA», UN LIEN D'INSCRIPTION POUR LES CITOYENS

L'Autorité nationale indépendante des élections (ANIE) invite les citoyens désirant participer à l'encadrement de l'opération électorale relative aux législatives du 12 juin prochain, à s'inscrire via le lien «Hofad Amana», un service numérique assuré par l'ANIE à travers son site web.

L'exploitation de la plate-forme électronique «Hofad Amana» pour l'inscription des citoyens désirant participer à l'encadrement des législatives du 12 juin prochain, à travers les différents bureaux et centres de vote intervient dans le cadre des efforts de l'ANIE visant à garantir la transparence et l'impartialité de l'opération électorale. En accédant au site électronique de l'ANIE, le citoyen peut s'inscrire via la plate-forme «Hofad Amana» en insérant ses informations dans les cases définies.

Une fois accepté, il reçoit un code personnel qui lui permet de superviser l'opération de vote au bureau ou au centre le plus proche de son lieu de résidence. Cette opération sera close le 7 mars prochain. Les listes des superviseurs choisis à travers tout le pays seront publiées par l'ANIE. Lors de la Présidentielle de 2019, l'ANIE s'était dotée d'une base de données électroniques qui lui a permis de préparer un fichier national électronique du corps électoral et d'une plate-forme électronique élaborés par des ingénieurs de l'Autorité. Le nombre des listes de candidature aux législatives du 12 juin prochain s'est élevé, après expiration des délais de dépôt des dossiers mardi, à 2.400 listes, dont 1.180 listes de partis politiques et 1.220 listes d'indépendants. Pour ce qui est des listes de la communauté algérienne établie à l'étranger, l'ANIE a fait état de 65 listes, dont 61 listes de partis politiques et 4 listes d'indépendants dont deux listes ont été acceptées jusqu'à présent.

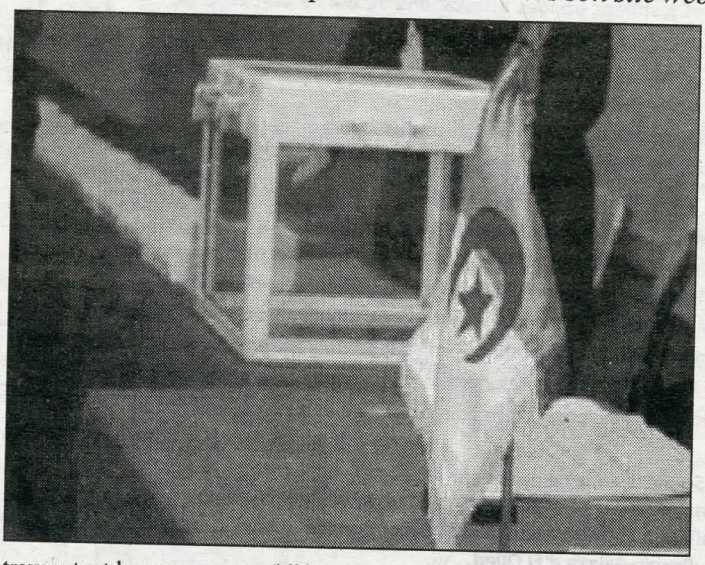

L'ANIE dispose de 12 jours pour trancher sur les dossiers des 24.214 candidats qui souhaitent entrer en lice à la prochaine élection pour accéder à l'Assemblée populaire nationale (APN) pour un mandat législatif de cinq ans.

ÉTUDE DES DOSSIERS DE CANDIDATS AUX PROCHAINES LÉGISLATIVES

De nombreux refus signifiés aux partis et aux indépendants

Après la laborieuse phase de collecte des souscriptions des électeurs et des candidats, les partis et autres listes indépendantes font face à une autre épreuve, celle du passage au peigne fin des dossiers de candidatures par les services habilités.

M. Kebci - Alger (Le Soir) - Les délégations de wilaya de l'Autorité nationale indépendante des élections ont, en effet, entamé d'informer les partis et les candidats au sujet des réserves les concernant et qui pourraient remettre en cause leurs candidatures. Et, il n'y aurait presque pas une liste, indépendante ou partisane soit-elle, qui serait épargnée par ces réserves concernant un ou plusieurs des candidats.

Des réserves qui couvrent un large éventail de causes et qui sont le fruit d'enquêtes minutieuses menées par les divers services de sécurité autour des 24 214 candidats qui convoitent les 407 sièges de l'Assemblée populaire nationale. Ainsi, à Jil Jadid, le chargé de communication du parti affirmait, hier samedi, avoir reçu quatre ou cinq notifications de refus de candidatures.

Habib Brahmia soutient avec ironie que le parti est victime de la jeunesse de son collectif de cadres et de militants, puisque le refus de la candidature du quatuor ou du quinté de candidats est lié au fait que les concernés «n'ont pas encore régularisé leur situation vis-à-vis du service national». Autrement dit, ils n'ont pas de carte militaire ou de dispense du service militaire.

Bien que, précise notre interlocuteur, ces candidats sont, pour certains d'entre eux, en attente de la délivrance de la carte de dispense, eux qui ont déposé des dossiers pour ce faire. Brahmia qui affirme que le parti va déposer des recours auprès des tribunaux administratifs dans les trois jours suivant la date de la notification du refus, regrette que ces réserves concernent des cadres du parti, que ce soit à l'échelle nationale ou locale qu'il serait difficile de remplacer au cas du non-aboutissement de ces recours qui tomberont dans les deux jours qui suivent leur dépôt.

Photo : DR

Chez le mouvement El Binaa dont l'écrasante majorité des candidats à ce scrutin du 12 juin prochain sont étrangers au parti, on dit prendre du bon côté ces réserves auxquelles on s'attendait.

«C'est un signe positif», estimait, hier samedi, le chargé à la communication du parti que préside Abdelkader Bengrina qui parle de «diverses raisons» motivant ces refus qui ne concernent qu'un «petit nombre de nos candidats». Des motifs qui varient, selon notre interlocuteur, de «suspicion d'argent sale à la sympathie avec le mouvement Rachad», mettant ces enquêtes des services de sécurité sur le compte d'une «protection-arrière» surtout que «le gros des candidats n'en n'est pas issu».

Concernant les autres partis touchés par ce «fléau» de réserves sur les candidats, ils étaient, hier samedi, injoignables.

Notamment le FLN et le MSP, dont certains membres en vue seraient victimes de ce «recalage».

M. K.

Le Soir D'ALGERIE